

ورقة عمل :

" المصالحة الفلسطينية .. تحديات الواقع وآفاق المستقبل "

إعداد:

د. خالد محمد صافي

أستاذ تاريخ العرب الحديث والمعاصر المشارك بجامعة الأقصى - غزة

مقدمة لـ:

ندوة "رؤى دعم المصالحة الفلسطينية والحكومة المؤقتة والانتخابات"

بتاريخ:

22 يونيو 2011

غزة - فلسطين

تَرَدَّدت وما زال تتردد مقولة أن المصالحة الفلسطينية ليست شأنًا فلسطينياً بل عربياً وإقليمياً ودولياً، وكأن من يرددها يريد أن يقول أن المصالحة غير ممكنة بل مستحيلة في ظل المصالح المتعارضة والمتناقضة فلسطينياً وعربياً وإقليمياً ودولياً. دون أن يدرك هذا المُردد أن القضايا السياسية لأي مجتمع لا يمكن أن تتم بمعزل عن المحيط، وأن مكونات القضايا السياسية هي مكونات ذاتية وموضوعية في الوقت نفسه. كما أن تعريف السياسة بأنها فن الممكن، وأنها تعني البحث عن تقاطع المصالح، يعني أن التآمر السياسي من أجل تحقيق الممكن خدمة للمصالح والأهداف المنشودة ليس مستبعداً في الشأن السياسي على صعيد الفكر والممارسة. وقد لا نحيد كثيراً عن الصواب إذا عرفنا السياسية بأنها فن التآمر من أجل تحقيق المصالح الحزبية والوطنية ... الخ.

هذا يدفعنا إلى القول أن من يعتقد أن المصالحة الفلسطينية يمكن أن تكون شأنًا فلسطينياً فقط فهو مخطئ لاسيما وأن الأطراف الفلسطينية ليست أطراف مستقلة لا على المستوى السياسي أو المالي بل لها تأثيرات جما بالمحيط. فالسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أسيرة اتفاقات سياسية وأمنية ومالية، وسلطة الأمر الواقع في غزة تحكمها موازين قوى وارتباطات بمحاور سياسية وأمنية ومالية. أي لا يمكن الحديث عن قرار فلسطيني مستقل مائة بالمائة لا هنا في غزة ولا هناك في رام الله. ولا يعني ذلك أن واقع الشأن الفلسطيني محكوم بقراراته للغير ولا يستطيع أن يخلق بعيداً عن نفوذ وسيطرة المحيط بل يعني أن التحديات في الشأن الفلسطيني هي كبيرة نظراً للدور الكبير الذي تلعبه العوامل الموضوعية مقابل العامل الذاتي. وقد برز ذلك جلياً من أن توقيع ورقة المصالحة من قبل حركة حماس كان متأثراً وتكيفاً مع متغيرات المحيط العربي والإقليمي.

ولابد من الإشارة هنا أن المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذ المصالحة على أرض الواقع هي تحديات ذاتية وموضوعية سوف يتم الحديث عنها:

أولاً: التحديات الذاتية:

1- وجود قوى فلسطينية من حركتي فتح وحماس تعمل على عرقلة المصالحة لأجندة شخصية. حيث أن هذه القوى قد كونت لها شبكة مصالح سياسية واقتصادية خلال فترة الانقسام. فهناك قيادات حصلت على مناصب في الأجهزة الأمنية والعسكرية لم يكن يمكن أن تحصل عليه في ظل الوفاق. ويفعل هذه المناصب أصبحت هذه القيادات تتمتع بامتيازات، ومراكز قوى ونفوذ حكومي ومجتمعي من الصعب التضحية بها. وما ينطبق على القيادات والعناصر الأمنية والسياسية يمكن أن ينطبق ذلك على المناصب المدنية في الوزارات والهيئات المختلفة، إضافة إلى مؤسسات أخرى سواء مؤسسات شبه حكومية (جمعيات خيرية وإعلامية ... الخ).

2- بنية ثقافية ثنائية على الصعيد المجتمعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة يبدو أن هناك تيارات أو نخب فكرية واقتصادية تكون لها ثقافة انعزالية جغرافية لا تتفق مع النسق الثقافي الوطني العام. حيث تنظر هذه النخب إلى قطاع غزة كمجتمع ثقافي يصعب التجانس معه، لذلك تنظر إلى سكان قطاع غزة نظرة مواطنين من الدرجة الثانية. ويبدو أن فترة الانعزال للضفة الغربية خلال الحكم والضم الأردني جعل البعض يرى امتداده الجغرافي والثقافي والديموغرافي في الضفة الشرقية وليس في قطاع غزة. وهذه النخب ليس لديها بعد تشجيعي للمصالحة الفلسطينية.

3- وجود انقسام في الأجندة السياسية الحزبية لدى بعض القوى داخل المعسكر الإسلامي على هوية المشروع التحرري الفلسطيني. فهناك من ينتمي للمشروع الإسلامي فكراً وسياسة. ولا يعطي أهمية كبيرة للهوية الوطنية للمشروع التحرري الفلسطيني. وهو يرفض المصالحة بين المشروعين الوطني

والإسلامي، ويرى أن الحل يكمن في البعد الإحلالي والإقصائي. واستبدال المشروع الوطني بالمشروع الإسلامي.

4- وجود انقسام في الأجندة السياسية داخل حركة فتح. حيث أن هناك تيار يرتبط بالجانب التفاوضي مع الجانب الإسرائيلي. وحيث أن الجانب الفلسطيني يعاني من انقسام ثنائي في برنامجه السياسي بين تيار تفاوضي وتيار مقاوم. فإن البعض في التيار التفاوضي يرى أن المصالحة لا تخدم مشروعه التفاوضي السلمي.

5- ضعف البنية الثقافية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. وسيادة روح التعصب الحزبي. وهذا يجعل تقبل الرأي والرأي الآخر ضعيفاً في الفكر والممارسة الفلسطينية. وينعكس ذلك في ضعف مفاهيم الشراكة وسيادة فكر التفرد والإقصاء والإحلال.

6- إشكالية في القرار الفلسطيني الداخلي بسبب التبعية السياسية والمالية عانت القوى الفلسطينية منذ نشأتها من ارتباطات فكرية وسياسية ومالية بالعديد من الأنظمة العربية والإقليمية. وهذا الارتباط الذي قد يصل إلى الارتباط الأمني مع أجهزة هذه الدول الأمنية يجعل القرار داخل هذه القوى غير مستقل. وبالتالي هناك تداخل في محاور وتجاذبات قد تخدم مصالح الأنظمة الإقليمية والعربية على حساب المصالحة الفلسطينية. حيث تستخدم هذه الدول الورقة الفلسطينية ضمن أوراقها السياسية محلياً وإقليمياً وعربياً. وهذا يجعل القوى الفلسطينية تعبر عن مصالح هذه الأنظمة في القضايا الفلسطينية الداخلية. وحيث أن القوى الفلسطينية لا تستطيع تمويل ذاتها محلياً، لاسيما وأن العمل الحزبي والفصائي لم يعد يعبر عن بعد طوعياً وطنياً بقدر ما يعبر عن مصالح شخصية ومنفعة كبيرة.

7- إشكالية الوحدة الجغرافية في البعد الفلسطيني حيث يعاني الجانب الفلسطيني من إشكالية سوف تبقى قائمة، وتشكل نقطة ضعف في المشروع التحرري الفلسطيني ما لم يتحقق تحرير الوطن بالكامل وهي إشكالية التباعد الجغرافي. فقطاع غزة والضفة الغربية لا تشكل وحدة جغرافية واحدة بالعد المكاني الجغرافي. وهذا الانقسام الجغرافي يشكل معوقاً ذاتياً جغرافياً. وهذا الانفصال الجغرافي يضعف التواصل والتلاحم الشعبي والسياسي والمؤسسات بين الضفة الغربية قطاع غزة. 8- هناك خشية أن تكون بعض الأطراف الفلسطينية الفاعلة تنظر إلى المصالحة من باب المناورة وذلك استباقاً لاستحقاقات سبتمبر. حيث تحاول أن تبرز أن الشعب الفلسطيني قد تصالح وأصبح موحداً. ويخشى هنا أن تكون المصالحة الفلسطينية هي شكل جديد من أشكال التقاسم الوظيفي.

ثانياً: التحديات الموضوعية (الخارجية)

1- تدخل الأطراف العربية والإقليمية والدولية
أ- الدولة العبرية
ويقف على رأس المعارضين للمصالحة الفلسطينية الدولة العبرية التي تعد المصالحة الفلسطينية تهديداً للإستراتيجية الإسرائيلية القائمة على تقسيم الشعب الفلسطيني لإضعافه من أجل تفتيت ونشطى المشروع الوطني الفلسطيني سياسياً وعسكرياً وبالتالي تضمن الدولة العبرية استمرار السيطرة على الشعب الفلسطيني، ومنعه من ممارسة حقه في الاستقلال وحق تقرير المصير. فانقسام الشعب الفلسطيني مجتمعياً وسياسياً يعني انكفاء الأداء الفلسطيني على الصعد كافة على الجبهة الداخلية، وتراجع حالة الاشتباك مع الجبهة الإسرائيلية التي تعد الجبهة العدائية المركزية. وتمارس الدولة العبرية سياسة الاستفراء بكل طرف، وإضعافه. فكان هناك مثلاً ضرب قطاع غزة في حرب (2008-2009)، وكان هناك ضرب المشروع التفاوضي من

خلال الإدعاء بعدم تمثيل الرئيس أبو مازن للشعب الفلسطيني، وعدم وجود شريك فلسطيني... الخ. كما أن الدولة العبرية تستخدم قطاع غزة كإدارة أزمة من أجل إبعاد الأنظار عن سياستها الاستيطانية والتهويدية في القدس والضفة الغربية. وهي معنية بمحاصرة حركة حماس في قطاع غزة، ومحاصرة نفوذها وامتدادها السياسي والعسكري في الضفة الغربية من خلال الإبقاء على الانقسام. وكان تصريح نتنياهو أن على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أن تختار بين السلام مع إسرائيل أو السلام مع حركة حماس ويعد قمة التدخل الإسرائيلي السافر في الشأن الفلسطيني الذي نعرف أن ساحته مستباحة كثيراً على اعتبار أن الساحة الفلسطينية هي إفران لاتفاقيات أوسلو والقاهرة، والمحكومة بحكم ذاتي محدود ومحاصر. وقد أكد نتياهو موقفه في خطابه في الولايات المتحدة الأمريكية أمام منظمة أيباك الصهيونية عندما طلب من الرئيس أبي مازن تمزيق اتفاق المصالحة مع حركة حماس.

وتستطيع الدولة العبرية عرقلة المصالحة من عدة نواحي:

- الجانب المالي

حيث تتحكم الدولة العبرية وفق اتفاق باريس الاقتصادي بالعائد الضرائبي الذي يجمع من حركة البضائع الفلسطينية تصديراً واستيراداً. وبموجب الاتفاقية يجب أن تقوم الدولة العبرية بتحويل الاقتطاعات المخصصة للسلطة الفلسطينية بصورة شهرية. وتبلغ هذه المخصصات نحو 63 مليون دولار تشكل نحو 37% من الميزانية الشهرية للسلطة. وقد قامت السلطة الفلسطينية بتأخير صرف المرتبات للموظفين المدنيين والعسكريين في شهر مايو حتى 16 من الشهر بسبب رفض الدولة العبرية تحويل المخصصات. ولم تفرج عنها إلا بعد ضغط أمريكي أوروبي. وقد هدد يوفال شطاينتس، وزير المالية الإسرائيلي، بتاريخ 2011/6/16م بوقف عائدات الضرائب في حال تم الإعلان عن حكومة وحدة وطنية تشارك بها حركة حماس. وزعم "أن إسرائيل تخشى وصول الأموال في حال وجود حكومة وحدة وطنية إلى عناصر إرهابية".

- البعد الجغرافي

نظراً لأبعاد عسكرية وسياسية تتعلق بحرب 1948م، واتفاقيات الهدنة في رودس بين الدولة العبرية والدول العربية المحيطة تكون قطاع غزة بحدوده الحالية. ونتج عن ذلك انفصال جغرافي مع الضفة الغربية. وقد جعل ذلك الدولة العبرية تتحكم بالتواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية. وبالرغم من اتفاق أوسلو الموقع في 1993/9/13م قد نص على الحفاظ على وحدة قطاع غزة والضفة جغرافياً ولكن الدولة العبرية لم تنفذ ذلك على أرض الواقع مما جعل التواصل الفلسطيني يقع تحت رحمة الدولة العبرية.

- اتفاقيات السلام الفلسطينية الإسرائيلية

تحاول الدولة العبرية استخدام اتفاقيات السلام الموقعة مع الجانب الفلسطيني لعرقلة أي تشكيل حكومي سلطوي في الأراضي الفلسطينية على اعتبار أن الطرف الفلسطيني ملزم بهذه الاتفاقيات وبنودها سواء السياسية والاقتصادية والأمنية ولا سيما قضية نبد العنف (المقاومة). حيث تستخدم الدولة العبرية مفهوم الأمن استخداماً فضفاضاً في التعامل مع السلطة الفلسطينية التي لم تنشئ ضمن واقع تحريري نضالي بل وفق اتفاقيات سلام مقيدة للنظام السياسي الفلسطيني الذي يخضع في تكوينه لهذه الاتفاقيات. وهذا يجعل الطرف الإسرائيلي يطالب الجانب الفلسطيني بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة. والتدخل في تشكيل أي حكومة فلسطينية لا تلتزم بشروط الاتفاقيات الموقعة.

- التفوق العسكري والسياسي الإسرائيلي

حيث توظف الدولة العبرية تفوقها العسكري والسياسي في فرض سيطرتها على أراضي السلطة الفلسطينية. فهناك السيطرة الأمنية الإسرائيلية، والحواجز العسكرية، وجدار الفصل العنصري. وهناك الحصار الإسرائيلي براً وبحراً وجواً على قطاع غزة. وتمتلك الدولة العبرية قدرة على خلط الأوراق داخل الساحة الفلسطينية، والعبث باستقرارها. وقدرتها على توظيف عملائها في خلله الأوضاع داخل المجتمع الفلسطيني.

ب- تدخل الأنظمة العربية في الشأن الفلسطيني وتوظيفه لخدمة أجندتها السياسية القطرية تعد القضية الفلسطينية ببعدها القومي والإسلامي مدخلاً للتدخل العربي والإسلامي في شأنها. حيث تعمل هذه الأنظمة على توظيف الورقة الفلسطينية في أجندتها السياسية والإعلامية محلياً وعربياً ودولياً. وحيث أن الدول العربية يسودها الأداء القطري أكثر من القومي في سياستها، وتعني بالدرجة الأولى بمصالحها السياسية فإنها تحاول إيجاد اذرع حزبية وفصائلية لها دخل الساحة الفلسطينية. ومن الدول التي توظف الورقة الفلسطينية في سياستها سوريا وقطر إضافة إلى جمهورية مصر العربية.

ج- الموقف الأمريكي المنسجم والداعم للموقف الإسرائيلي يعد الموقف الأمريكي منسجماً مع الموقف الإسرائيلي وداعماً له. فلا تعد الولايات المتحدة راعياً نزيهاً للعملية السلمية بل يمارس الضغط على الجانب الفلسطيني. وقد بدا الموقف الأمريكي الداعم للموقف الإسرائيلي من استخدام قرار النقض الفيتو ضد الاستيطان الصهيوني. فالولايات المتحدة بارتباط مصالحها مع الدولة العبرية، والارتباط العضوي السياسي والديني تشكل غطاء سياسياً للجرائم الإسرائيلية، ولاسيما إجراءات الاستيطان، وتهويد القدس، والجدار الفاصل. وتتبنى المواقف الإسرائيلية تجاه قضايا الحل النهائي (القدس، الحدود، حق العودة). وقد بدا الموقف الأمريكي واضحاً من اتفاق المصالحة حيث أكد على أن ذلك يعرقل عملية السلام ويعيقها. وأن على حماس أن تعترف بإسرائيل وتتنبذ العنف. وقد قال الرئيس الأمريكي في خطابه الموجه للشرق الأوسط بتاريخ " فما أعلن مؤخراً على الأخص من اتفاق بين فتح وحماس يثير تساؤلات أساسية مشروعه بالنسبة لإسرائيل: كيف يمكن للمرء أن يتفاوض مع طرف أظهر نفسه أنه غير مستعد للاعتراف بحقك في البقاء؟ وعلى القادة الفلسطينيين أن يقدموا في الأسابيع والشهور القادمة جواباً موثقاً به لهذا السؤال". وهذا يبرز الموقف الأمريكي الراض للمصالحة الفلسطينية.

د. تنذبذب الموقف الأوروبي حيث يبدو الموقف الأوروبي متذبذب وغير واضح تماماً. فهناك تصريحات نقلت في مواقع إخبارية مثل موقع أرض كنعان الإخبارية بتاريخ 2011/6/17م عن دبلوماسي أوروبي رفض ذكر اسمه "أن الدول الأوروبية ستتعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة بعد تشكيلها حتى لو كانت مدعومة من حماس، المهم بالنسبة إلينا أن يكون رئيس الحكومة ليس من حماس". ويشكل الدعم المالي الأوروبي عنصراً مهماً في ميزانية السلطة. ولذلك يعد الموقف الأوروبي ذا أهمية كبيرة بالنسبة لملف المصالحة سلباً أو إيجاباً. ه- يبدو أن اتفاق المصالحة لن يسير بمعزل عن ملفات أخرى عربية وإقليمية مثل ملف الجندي الإسرائيلي "شاليط"، و الإعمار، وفتح معبر رفح وإنهاء الحصار. وبهذا يبرز أن المفاوضات التي تجرى لمعالجة هذه الملفات سوف تؤثر سلباً أو إيجاباً على ملف المصالحة الفلسطينية لاسيما وأن جمهورية مصر العربية والدولة العبرية أطراف فاعلة في هذه الملفات المتداخلة.

ثالثاً: مقومات نجاح المصالحة الفلسطينية:

- إدراك الطرفان بضرورة إنجاز المصالحة لعوامل محلية وإقليمية ودولية. حيث بدا واضحاً للطرفين أن هناك أزمة في المشروع التفاوضي والمشروع المقاوم خلال السنوات السابقة. وأن كلا المشروعين قد

وصلا إلى طريق مسدود ولم يحققا شيئاً للقضية الفلسطينية. وأن الانقسام كانت له التداعيات السلبية على المجتمع الفلسطيني والمشروع الوطني الفلسطيني. كما أن الدولة العبرية قد استفادت من الانقسام على جميع الصعد. أما عربياً وإقليمياً فإن الثورات العربية قد أحدثت تغييرات عربية وإقليمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. فالثورة المصرية قد أسقطت حكم حسني مبارك الذي كان مناصراً للرئيس عباس، ويتعامل مع ملف المصالحة من الناحية الأمنية بدرجة كبيرة. أما الثورة في سوريا فقد وضعت حركة حماس في حالة ارتباك نظراً لعلاقتها الوطيدة من النظام السوري الذي يعتقد بأنه كان له دوراً هاماً في عرقلة المصالحة.

- ضرورة إدراك الطرفين بمعوقات المصالحة والعمل على مجابقتها معاً. فيجب هنا الانتباه جيداً للمعوقات الذاتية وفق مقولة "الشیطان يكمن في التفاصيل". فالتمنيات والأمانى وحدها لا تكفي لتحقيق المصالحة بل يتطلب ذلك وعي وإدراك من الطرفين للمعوقات والتحديات، وأن المعركة الحقيقية هي في كيفية ترجمة الأقوال إلى أفعال، والكلمات إلى واقع ممارس.
- ضرورة إدراك الطرفين بانتهاء شرعيتهما الانتخابية وأنها بحاجة الآن إلى إجراء الانتخابات من أجل تجديد الشرعية، وأملاً في الحصول على نتائج جديدة تدعم شرعيتهم أكثر من السابق.
- تواصل الضغط الشعبي لإنجاح المصالحة. فالضغط الشعبي ليس فقط وصولاً إلى توقيع الاتفاق بل العمل على تنفيذه. ومواصلة الضغط على كل طرف يعمل على عرقلة تنفيذ الاتفاق وتعريضه شعبياً. والعمل المتواصل على تعرية القوى والتيارات التي تقف في طريق تنفيذ الاتفاق خدمة لأجندتها الشخصية والحزبية. وعلى مؤسسات المجتمع المدني أن يكون لها صوتاً مسموعاً إلى جانب الضغط الشعبي.
- دعم حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق برنامجها على جميع الصعد. فأمام حكومة الوحدة الوطنية مهمات كثيرة من إعادة إعمار غزة، وإنجاز المصالحة الاجتماعية، والإعداد للانتخابات الهيئات المحلية، والانتخابات التشريعية والرئاسية ... الخ. وأن تركز هذه الحكومة على المهنية وإعادة هيكلة الوزارات على أسس مهنية وليس حزبية. ولابد من الإشارة هنا إلى أنه يتوقع أن تواجه حكومة الوحدة الوطنية تحديات كبيرة بعد ما أفرزته سنوات الانقسام من إجراءات الأمر الواقع. وهذا يتطلب الصبر والجلد والمثابرة والاستعانة بالخبرات المهنية لمعالجة أخطاء سنوات الانقسام. وهنا يجدر القول بضرورة معالجة الملفات بالتوازي وليس بالتوالي. وأن يكون ذلك بالتوازي مع عملية إصلاح وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.
- ضرورة توفر غطاء عربي سياسي وإعلامي ومالي. حيث يتوجب على جامعة الدول العربية أن تواصل دعم اتفاق المصالحة، وتوفر له الغطاء العربي اللازم. مع التهديد بالوقوف في وجه الطرف الذي يعرقل تنفيذ المصالحة، واتخاذ الخطوات اللازمة بحقه. وفوق ذلك لابد من غطاء مالي عربي للمصالحة. فأمام التهديد الإسرائيلي والأمريكي بوقف الدعم المالي للسلطة التي تحتاج لدعم مالي لموازنتها فإنه يتطلب من الجانب العربي سد أي نقص في ميزانية السلطة ومواجه أي عجز ينجم عن وقف المساعدات الأمريكية، ووقف عائدات الضرائب الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي. وهنا يتطلب دعم حكومة الوحدة الوطنية، ودعم برنامجها السياسي وتسويقه عربياً وإقليمياً ودولياً.
- ضرورة وجود دعم إقليمي لعملية المصالحة. ويمكن هنا أن تلعب تركيا دوراً هاماً في هذا المجال، حيث يربطها بحركة حماس وبالدولة العبرية علاقات جيدة. ويمكن أن تلعب تركيا دور الضاغط

والوسيط لتخفيف الاحتقان في الوضع الفلسطيني الإسرائيلي حين حدوثه. ومحاولة احتواء الأزمات المتوقع حدوثها أما فلسطينياً فلسطينياً أو فلسطينياً إسرائيلياً.

- ضرورة قيام الجانب الفلسطيني بحملة إعلامية ودبلوماسية للترويج للاتفاق، وأنه ليس موجه ضد أي عملية سلام بل أن وحدة الجانب الفلسطيني يخدم أي جهود دولية لدعم عملية السلام. وأن إدماج حركة حماس في النظام الفلسطيني هو نجاح للجهود الدولية في الشرق الأوسط.
- ضرورة مساهمة الجميع في خلق ثقافة مجتمعية جديدة تقوم على تعزيز الديمقراطية الاجتماعية والسياسية. وتعزيز ثقافة الشراكة وتقبل الآخر. وتعزيز ثقافة التسامح والتضامن والتكافل بدلاً من ثقافة التعصب والكراهية والحقد التي سادت في السنوات السابقة.

رابعاً: مهام الحكومة:

نص محضر التفاهات بين حركتي حماس وفتح، والتي تكون ملزمة للطرفين عند تطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني والذي تم توقيعه في 2011/4/27م، بخصوص الحكومة على "تشكيل الحكومة الفلسطينية، وتعيين رئيس الوزراء والوزراء بالتوافق". ونصت التفاهات كذلك على أن مهام الحكومة هي:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية الناتجة عن حالة الانقسام.
- متابعة عمليات إعادة أعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار.
- متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام.
- توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة.
- تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية.

ولا تزال جولات الحوار مستمرة بين حركتي فتح وحماس لتشكيل الحكومة. وقد عقدت الجلسة الأخيرة في القاهرة بتاريخ 2011/6/14م حيث تم الإعلان أنه تم التوافق على رئيس الحكومة، وأنه لن يكون سلام فياض. حيث رشحت حركة فتح سلام فياض لرئاسة الحكومة مما أوجد معارضة من حركة حماس. وقد ذكر أن الحكومة لن تضم أي وزير سواء من حكومة السيد سلام فياض أو من حكومة إسماعيل هنية. وقد أعلن بأنه سوف تعقد جلسة بين الرئيس أبي مازن والسيد خالد مشعل يوم الثلاثاء 2011/6/21م للاتفاق بشكل نهائي عن الحكومة. وقد تناقشت الأبناء يوم الأحد الموافق 6/19 عن تأجيل اللقاء المزمع بين الطرفين. ويبدو أن اتفاق تشكيل الحكومة ينتابه العديد من الصعوبات، وقد أبرز ذلك بطى تنفيذ الاتفاق.

وقد ذكر الرئيس محمود عباس بتاريخ 2011/6/18م خلال استقباله وزير خارجية بلغاريا "نيكولاي ملادينوف" أن اتفاق المصالحة الفلسطينية سيسهم في دفع عملية السلام من خلال توحيد شطري الوطن، وتشكيل حكومة توافق وطني تعمل على إعادة إعمار غزة، والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية". وأكد الرئيس أبو مازن "أن برنامج الحكومة المقبلة سيكون برنامج الرئيس، وأن المفاوضات ستكون من مهام منظمة التحرير الفلسطينية". (موقع قدس نت، 2011/6/18م)

ويتوقع أن تواجه الحكومة في حال تشكيلها تحديات كبيرة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. حيث يبدو أن أجندتها عديدة وتتطلب عمل متواصل، ومعالجة للملفات بالتوازي. وتعد معالجة قضية المصالحة الاجتماعية الداخلية من أصعب التحديات على صعيد التنفيذ العملي. ويتداخل فيها عناصر سياسية وقانونية وعشائرية وثقافية ومجتمعية.

خامساً: الانتخابات:

وفق ما اتفق عليه بين الطرفين يتم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة بعد عام من تاريخ توقيع الاتفاق. وتم الاتفاق وفق ورقة المصالحة على أن تتم إجراء الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط 75% (نسبي، قوائم)، 25% (دوائر)، وأن تكون نسبة الحسم 2%. وأن يقسم الوطن إلى 16 دائرة انتخابية 11 منها في الضفة الغربية، و5 في قطاع غزة. كما نصت الورقة على وضع آلية رقابة على الانتخابات، وتشكيل محكمة الانتخابات بالتوافق، ويتم تشكيل لجنة انتخابات بالتوافق ثم يقوم الرئيس أبو مازن بإصدار مرسوم بذلك.

سادساً: السيناريوهات المتوقعة:

- يمكن رسم عدة سيناريوهات بالنسبة لمسيرة المصالحة الفلسطينية وهي كالتالي:
- أن تتعثر المفاوضات وصولاً إلى الفشل، وبقاء الواقع الراهن قائماً وفق التقاسم الوظيفي الممارس فعلياً على الأرض. بحيث يقوم كل طرف بتحميل الطرف الآخر مسؤولية الفشل. وقد يكون الفشل بسبب العوامل الذاتية أو الموضوعية مع ترجيح تدخل العوامل الموضوعية بشكل أكبر.
 - تباطؤ عملية المصالحة، وعدم الالتزام بالأجندة الزمنية المعلنة. واحتياجها بين الحين والآخر إلى ضغط شعبي وعربي ووساطات مختلفة لاستئنافها. ويعد هذا السيناريو المرجح.
 - نجاح مسيرة المصالحة وفق الأجندة الزمنية المحددة والمتفق عليه. ويعد هذا السيناريو مستبعداً.

مجمل القول أن اتخاذ القرار الصواب قد لا يكون نهاية المطاف بل بداية الطريق لمواجهته تنفيذه على الأرض. كما لا بد من مواجهة التحديات الموضوعية لاسيما وأن الطرف الإسرائيلي يملك في جعبته الكثير من الأوراق التي يستطيع من خلالها العبث بالساحة الفلسطينية. لذلك على القيادتين الفتاوية والحمساوية الاستعداد لخوض معركة المصالحة بوعي وإدراك للواقع القائم، بعيداً عن المناورات والمناكفات الحزبية. وعلى الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وأطيافه أن يدخل في معركة المصالحة، وعدم لعب دور المتفرج. فالتفاوض مطلوب ولكن ليكن حذراً. ولكن على الجميع أن يدرك أن المصالحة ليست ترفاً أو نزهة سياسية بل معركة بكل ما تحملها الكلمة من معنى.

د. خالد محمد صافي

22.6.2011